

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة عمان كلورين ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المرفقة لشركة عمان كلورين ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") ولشركة عمان كلورين ش.م.ع.ع وفروعها (المجموعة) الواردة على الصفحات ٢ إلى ٤٢ ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ، وقائمة الأرباح والخسائر و الدخل الشامل الآخر الموحدة والمنفصلة ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة والمنفصلة ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن البيانات المالية ، بما في ذلك السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات توضيحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة الوارد في تقريرنا وصفاً مُستقيماً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية مراجعتنا للقوائم المالية للشركة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

إن مسائل المراجعة الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدِ رأيًا منفصلاً حول هذه المسائل.

الإعتراف بالإيرادات

راجع الإيضاح ٧ (س) على البيانات المالية المستقلة والمجمعة

تقوم الشركة بالإعتراف بإيرادات بيع البضاعة بمجرد نقل المخاطر والمنافع الهامة للملكية إلى العميل وليس هناك أي شك كبير فيما يتعلق باسترداد المبلغ المستحق والتكاليف ذات الصلة. ونظراً لأهمية الإيرادات البالغة ٧,٢ مليون ريال عماني و ٨ مليون ريال عماني للشركة الأم والمجموعة على التوالي (٢٠١٦: ٧,٢ مليون ريال عماني للشركة الأم والمجموعة) وخطر حدوث أخطاء في التوقيت ، فإننا اعتبرنا مبالغ الإيرادات المدرجة مسألة رئيسية في مجال المراجعة.

ردنا

واشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بها على اختبار ضوابط رقابية مختارة على الإعراف بالإيرادات. وكجزء من إجراءات اختبار الرقابة ، قمنا بتقييم ما إذا كانت الضوابط المختارة تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها على نحو فعال على مدار السنة.

كما أننا أجرينا - من بين أمور أخرى - بالإضافة إلى اختبار الضوابط الرقابية المختارة الإجراءات التالية:

- عمل إجراءات تحليلية موضوعية على الإيرادات من خلال تطوير توقعات الإيرادات للسنة استنادا إلى كمية السلع المباعة ومقارنتها بالإيرادات الفعلية المسجلة ؛
- وبالنسبة لمجموعة مختارة من فواتير المبيعات ، قمنا بدراسة مدى ملائمة توقيت إدراج الإيرادات بالرجوع إلى دليل على توقيت نقل مخاطر ومزايا الملكية إلى العميل ، وذلك لضمان أن الإيرادات تم إدراجها في الفترة المحاسبية المناسبة ؛ و
- بالنسبة لمجموعة مختارة من فواتير المبيعات ، قمنا بدراسة الأدلة الداعمة لوجود ودقة المبيعات المسجلة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة وتقرير عن حوكمة الشركة.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم أي تأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة والمنفصلة أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية المراجعة، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استنادا إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهريا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم يعتزموا تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديهم بديل واقعي غير القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانا بأن عملية المراجعة التي تتم وفقا للمعايير الدولية للمراجعة ستتمكن دائما من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فرديا أو كليا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا إلى هذه القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لأجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهرية يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهرية، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير مراجعتنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.
- الحصول على أدلة مراجعة ملائمة وكافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة للتعبير عن رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن توجيه ومراقبة المجموعة وأدائها. ونظل كذلك مسؤولين فقط عن رأينا في المراجعة.

نحن نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للمراجعة وتوقيته، ونتائج المراجعة الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية مراجعتنا.

كما نقدم إقرارا إلى مجلس الإدارة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبْلِغُه بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليته، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلِغها الى مجلس الإدارة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في مراجعة البيانات المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل مراجعة رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير مراجعتها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية

نحن نرى أن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للشركة عن العام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تتوافق ، من جميع النواحي الجوهرية، مع ما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال;
- المتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.



بول كالاها

٢٦ فبراير ٢٠١٨